المقابر الفاخرة تُحوّل الموت إلى امتياز طبقي وسلعة عقارية

الاثنين 21 سبتمبر 2026 07:20 م

تحولت المقابر الفاخرة من نكتة عابرة على منصات التواصل إلى مرآة قاسية تفضح اتساع الفوارق الاجتماعية، بعدما صار الموت نفسه محاطاً بتصميمات رخامية وخدمات مدفوعة وأسعار لا يقدر عليها إلا أصحاب الدخول المرتفعة.

وتحوّل الجدل في مصر من مظهر قبر مبالغ فيه إلى نظام تجاري كامل يعامل المدفن كأنه وحدة عقارية، بينما تتراجع أسئلة العدالة والذاكرة العامة وحق الفقراء في دفن كريم خلف واجهة التسويق اللامعة.
المقبرة الفاخرة تصنع امتيازاً جديداً

> مقابر فاخرة لقيادات حوثية تشعل غضب اليمنيين#كومنت#يمن_شباب pic.twitter.com/FpxMUg3WJ3
> — قناة يمن شباب الفضائية (@TVyemenshabab) May 12, 2026

وبدأت القصة بصور متداولة لمقابر فاخرة في صنعاء، قيل إنها مخصصة لقتلى ينتمون إلى جماعة الحوثيين، فاشتعلت الانتقادات لأنها قدمت الموت باعتباره مجالاً آخر للتمييز بين أصحاب النفوذ وبقية الناس.

وبغض النظر عن اكتمال توثيق هذه الصور، فإن أثرها السياسي كان واضحاً، إذ تحولت المقبرة إلى رمز لامتيازات لا تنتهي بانتهاء الحياة، وإلى مادة تسخر من سلطة تمنح بعض الموتى معاملة استثنائية.

كما انتقلت الفكرة إلى صور أخرى من رومانيا، ظهرت فيها قبور مصممة كغرف خاصة ومزينة بالرخام وصور الراحلين، لتؤكد أن البهرجة الجنائزية ليست ظاهرة محلية ولا مرتبطة بثقافة واحدة.

وفي هذا السياق، يرى يحيى غنيم، الكاتب والناقد المعارض لسياسات الحكومة، أن هدم أو إزالة مقابر الشخصيات التاريخية يختزل مشكلة أوسع تتعلق باحتقار الذاكرة وتحويل المدينة إلى مساحة للمشروعات السريعة.

ويضيف غنيم، وفق مضمون منشوره، أن المقابر ليست حجارة صامتة، بل شهادات على تاريخ المجتمع، وأن التعامل معها بمنطق الإزالة يضع الربح والحركة المرورية فوق قيمة الشخصيات التي صنعت وجدان المصريين.

لذلك تبدو المقبرة الفاخرة امتداداً لطبقية حاضرة، لا مجرد اختيار جمالي لعائلة ثرية، لأن تصميم المكان وأسعاره وخدماته يرسخ فكرة أن حتى لحظة الوداع يمكن أن تخضع لترتيب طبقي صارم.

ومن ثم، فإن الغضب من هذه الصور لا ينطلق من رفض الرخام وحده، وإنما من إحساس عام بأن الدولة والمجتمع يسمحان بتكوين عالمين متوازيين، أحدهما للمحظوظين والآخر لمن يكتفون بأبسط مساحة للدفن.

وبينما يساوي الموت نظرياً بين البشر، تعيد السوق إنتاج الفوارق داخل المقابر، فتمنح عائلات القدرة على شراء الخصوصية والحراسة والصيانة والموقع المميز، وتحرم آخرين من أبسط ضمانات المكان الآمن.
المقابر تدخل سباق الاستثمار العقاري

مقابر فاخرة للعيش الأبدي في رفاهيه حسب تقاليد عائلات خاصة في رومانيا

حيث يتم تصميم القبر كغرفة خاصة مزينه بشكل خاص وتوضع صور احباب الرجل المتوفي لتظل برفقته بينما يزين الرخام الفاخر الغرفة ليقضي حياته الابديه في نعيم حسب تقليدهم . pic.twitter.com/IwuEiXN4G2
— موسكو | MOSCOW NEWS (@M0SC0W0) May 14, 2026

لكن المفارقة الأكبر ظهرت في مصر مع طرح مشروع واسع للمدافن الفاخرة، يضم نحو 11 ألف مدفن في موقعين بالقاهرة الكبرى، بما ينقل المقابر من هامش السوق إلى قلب الاستثمار المنظم.

وبحسب البيانات الواردة في المادة، يمتد الموقع الأول على طريق العين السخنة قرب القاهرة الجديدة، ويضم قرابة 5522 مقبرة فوق مساحة تقترب من 107 أفدنة، بينما يقع الموقع الثاني في السادس من أكتوبر.

كما يضم الموقع الثاني نحو 5537 مقبرة على مساحة تقارب 103 أفدنة، وتقدم المدافن باعتبارها إسلامية فاخرة، مستخدمة الرخام والزخارف والخط العربي، مع مسجد وقاعة مناسبات ومبنى للغسل والتكفين.

وفضلاً عن ذلك، يتضمن المشروع خدمات أمن وصيانة وإدارة على مدار الساعة، وهي عناصر تكشف أن المدفن لم يعد مساحة دفن فقط، بل منتجاً متكاملاً يبيع الطمأنينة والخصوصية والمظهر الاجتماعي في حزمة واحدة.

ويبدأ السعر النقدي للمدفن من نحو مليون ونصف المليون جنيه، بينما يرتفع إلى قرابة مليون و650 ألف جنيه عند السداد خلال عام، ويقترب من مليون و850 ألفاً مع تقسيط عامين.

وكذلك يبلغ مقدم الحجز مئة ألف جنيه، مع وديعة صيانة تعادل سبعة في المئة من قيمة المقبرة، ما يضع الموت داخل جدول مالي واضح، يبدأ بالحجز ولا ينتهي عند تسليم المدفن.

ويقول عمرو عبد الهادي، المعلق السياسي المعارض لسياسات الحكومة، إن تحويل المقابر والمواقع التاريخية إلى فرص استثمارية يعكس، في قراءته، تغليب الإيراد على حرمة المكان وحق المجتمع في صون رموزه.

وبحسب طرح عبد الهادي الساخر، فإن منطق التأجير والبيع يمكن أن يبتلع أي قيمة رمزية، حتى يصبح التاريخ نفسه مساحة قابلة للتسعير، ويصبح المواطن مطالباً بالدفع كي يقترب من ذاكرة بلده.

ومن هنا، يقدّر الحساب النظري لقيمة المشروع بنحو 16.5 مليار جنيه إذا بيعت المدافن كلها بالسعر النقدي الأدنى، وهو رقم يوضح ضخامة النشاط لا مجرد ارتفاع تكلفة قبر واحد.

وعليه، فإن الحكومة لا تبدو أمام مشروع خدمي محدود، بل أمام نموذج اقتصادي يفتح سوقاً جديدة حول الموت، ويمنح الاستثمار لغة تبريرية قادرة على تغطية أسئلة الاحتكار والقدرة الشرائية والعدالة.
الموت التجاري يصطدم بذاكرة القاهرة

إذا سألتنى عن النخبة المصرية أجبتك أنها مجموعة شللية من المنافقين والمرتزقة ومعدومى الثقافة والقدر!

عندما تقوم الحكومة السنية بهدم مقابر:
الشعراء أحمد شوقي وحافظ إبراهيم ومحمود سامى البارودى،
ومقبرتى الشيخ محمد رفعت والإمام ورش،
وشيخى الأزهر السابقين الإمام مصطفى المراغى وحسن... pic.twitter.com/MY6In6pyT7
— Dr.Yahya Ghoniem (@YahyaGhoniem) December 24, 2025

وفي الوقت نفسه، لا يمكن فصل المدافن الجديدة عن معركة أقدم حول مقابر الشخصيات التاريخية في القاهرة، حيث أثارت إزالة أو نقل بعض المقابر اعتراضات واسعة من مثقفين وناشطين.

كما ارتبطت هذه الاعتراضات بمشروعات طرق ومحاور وممرات أثرية أعادت رسم أجزاء من المدينة، ودفعت منتقدين إلى السؤال عما إذا كانت حركة العمران تملك حق محو طبقات كاملة من الذاكرة.

ويرى يحيى غنيم، الكاتب والناقد المعارض لسياسات الحكومة، أن الصمت الثقافي أمام إزالة المقابر يضاعف الخسارة، لأن غياب الاعتراض يترك المجال مفتوحاً أمام قرارات لا ترى في التاريخ سوى عائق.

وبحسب قراءته، فإن قبر الأديب أو العالم أو رجل الدين ليس ملكية خاصة محضة، بل وثيقة مكانية تشرح كيف تشكل المجتمع، ولذلك فإن اقتلاعها يقطع صلة الأحياء بمصادر أساسية لهويتهم.

وفي المقابل، يستخدم عمرو عبد الهادي السخرية لتعرية التناقض بين الحديث عن حماية التراث وبين التعامل مع المواقع التاريخية بوصفها أصولاً يمكن استثمارها أو نقلها أو إعادة تسويقها.

ومن زاوية أخرى، انتقد الكاتب المعروف باسم «اينشتاين السعودي» ما وصفه بالبهرجة الجوفاء، رابطاً بين الاحتفاء الاحتفالي بالمومياوات والمتاحف وبين غياب مشروع اجتماعي وسياسي جامع، بحسب المادة المتداولة.

ويقدم هذا الكاتب، بوصفه معلقاً ناقداً ومعارضاً لسياسات الحكومة، قراءة ترى أن استدعاء الماضي بصرياً لا يعوض فشل الحاضر، وأن الاحتفالات الكبرى قد تتحول إلى ستار يخفي أزمات الناس اليومية.

لكن هذه القراءة تظل رأياً سياسياً نقدياً لا دليلاً حاسماً على نية حكومية محددة، غير أنها تكتسب قوتها من التزامن بين إنفاق هائل على الصورة العامة وتراجع النقاش حول الفئات الأضعف.

وبذلك تصبح المقابر ميداناً لصراعين متداخلين، أولهما صراع على المال والخدمات والأسعار، وثانيهما صراع على حق المدينة في الاحتفاظ بأسماء موتاها وشواهدها بعيداً عن منطق العائد.

السخرية تفضح سوقاً بلا مساواة

لقد صنعت منصات التواصل الصورة الساخرة للقبر الفاخر قبل أن يتحول النموذج إلى مشروع عقاري واضح المعالم، ولذلك بدت المفارقة وكأن الواقع يقترب من النكتة التي سبقت وصفه.

وعلى هذا الأساس، لا تكمن المشكلة في أن عائلة اختارت الرخام أو الزخارف، فحرية الاختيار قائمة، وإنما في تحويل التفاوت الاقتصادي إلى منظومة خدمات تجعل الكرامة مرتبطة مباشرة بحجم المدخرات.

كذلك يطرح المشروع سؤالاً عن دور المال العام في إنشاء سوق تخاطب شريحة محدودة، بينما تواجه أسر كثيرة صعوبة في تحمل تكاليف المعيشة والسكن والعلاج والتعليم، فضلاً عن شراء مدفن فاخر.

وبحسب منتقدي السياسات الحكومية، فإن دخول صندوق تحيا مصر هذا المجال يمنح المشروع ثقلاً رسمياً، حتى لو كان الهدف المعلن توفير خدمات منظمة، لأن الشراكة العامة تفرض شفافية أكبر بشأن المستفيدين والعائدات.

ومن ثم، يجب أن توضح الجهات المسؤولة معايير تخصيص الأراضي وتسعير المدافن ونظام الصيانة، وأن تعلن ما إذا كانت هناك مساحات موازية لغير القادرين، حتى لا يتحول التنظيم إلى احتكار.

كما تحتاج القاهرة إلى سياسة واضحة لحماية المقابر التاريخية، لا تكتفي بترميم واجهات منتقاة، بل تضمن بقاء المواقع والشواهد والوثائق في سياقها العمراني، وتحترم عائلات الموتى وحق الباحثين في الوصول.

ويحذر غنيم وعبد الهادي، كل من موقعه المعارض، من أن ترك الملف للصفقات والصور الدعائية سيعمق فقدان الثقة، لأن المواطنين يرون تناقضاً بين خطاب العدالة وممارسات تميز القادرين.

وفي النهاية، لا تقدم المقابر الفاخرة حلاً لمشكلة الدفن، بل تقدم نسخة جديدة من مشكلة أوسع، هي بيع الامتيازات في بلد يحتاج إلى خدمات عامة متاحة لا إلى طبقات إضافية من الرفاه.

لذلك تتجاوز القضية حدود الرخام والسعر، لتسأل عن معنى الدولة حين تدخل السوق في أكثر المناطق حساسية، وعن معنى العدالة حين يصبح الموت متساوياً في الخطاب ومختلفاً في المكان.

وبينما يستمر تداول الصور والتعليقات، ستظل المقبرة اختباراً للسياسة الاجتماعية، فإما أن تكون مكاناً يحفظ كرامة الجميع، أو تتحول إلى واجهة أخيرة لطبقية تلاحق الإنسان حتى ما بعد الحياة.

وعند هذه النقطة، تصبح مواجهة سياسات الحكومة ضرورة عامة لا حملة سخرية مؤقتة، لأن تنظيم سوق المقابر لا يبرر محو التاريخ، وتجميل المدفن لا ينبغي أن يتحول إلى بديل عن عدالة المجتمع.